الاقتصادية

لآخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

المؤشر السعري
7704.3
بتغير قدره
-46.4
0.60%

بورصة الكويت تفوز بجائزة عالمية لتوفير المعلومات

فاز سوق الكويت للأوراق المالية بجائزة موفر المعلومات المتميز لعام 2013، وهي جائزة عالمية تقدم من قبل «وحدة خدمات المعلومات المالية» (Financial Information Services Division ـ FISD) في واشنطن. وبهذه المناسبة، سيعقد مدير السوق فالح الرقبة مؤتمرا صحافيا الاثنين 16 الجاري الساعة 11 صباحا في قاعة السديراوي في مبنى السوق.

مقابلة

3,8 مليارات دولار قيمة رؤوس الأموال الكويتية المستثمرة في مصر عبر 900 شركة

وزير الاستثمار المصري لـ «الأنباء»: وصفة سحرية لتسوية المنازعات القضائية بين مصر والشركات الكويتية

محمود فاروق

كشف وزير الاستثمار المصري أسامة صالح أن قيمة رؤوس الأموال الكويتية المستثمرة في مصر قد بلغت 3,8 مليارات دولار، مبينا أن القيمة السوقية لتلك الاستثمارات أكبر بكثير من قيمتها في الوقت الحالي.

وقال صالح في مقابلة خاصة لـ «الأنباء» إن الكويت من اهم الدول والأكثر استثمارا في مصر خلال السنوات الأخيرة، لافتا إلى أن الشركات الكويتية تركز على قطاعي الصناعة والسياحة بشكل رئيسي بينما القطاع العقاري بشكل ضئيل نظرا لعدم الاستقرار النسبي لهذا القطاع وتأثره بالأحداث السياسية الأخيرة. وأضاف أن الإصلاحات الاقتصادية والتشريعية في مصر استهدفت وضع حزمة متنوعة تعمل على جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الخليجية والعربية، وهو الأمر الذي اهتم به الجانب التشريعي للدستور المصري. وفيما يلي تفاصيل المقابلة:

أسامة صالح متحدثا للزميل محمود فاروق (متين غوزال)

الشركات الكويتية من أكثر الشركات اهتماما بالسوق المصري، فإلى أي مدى يمثل ذلك الاهتمام في الاقتصاد المصري؟

● **تعتبر الكويت من أكبر 5 دول استثمارا في مصر من حيث قيمة رؤوس الأموال البالغة 3,8 مليارات دولار عبر 900 شركة كويتية، فيما يبلغ حجم التجارة البينية أكثر من 3,2 مليار دولار، وسط توقعات بأن تتضاعف رؤوس الأموال الكويتية خلال السنوات المقبلة خاصة في ظل العمل على تفعيل العديد من الاتفاقيات الاقتصادية المثمرة التي شهدت تعطيلا خلال الفترة الماضية.**

ما القطاعات التي تهتم بها الشركات الكويتية في مصر؟

● **الشركات الكويتية تهتم بالاستثمار في مصر بشكل عام نظرا لما تمثله من موقعها من الناحية الجغرافية والعلاقات المتينة بين الجانبين، فضلا عن أن السوق المصري يعتبر واعدا للاستثمار طويل الأجل، أما فيما يتعلق بالقطاعات فالشركات الكويتية تهتم كثيرا بالقطاع الصناعي والقطاع السياحي ويليهم القطاع العقاري، ولكن بنسب محدودة نظرا للتغيرات التي شهدها ذلك القطاع بعد ثورة يناير.**

66 فرصة استثمارية واعدة للمستثمرين الكويتيين سيبحثها الجانبان

هناك الكثير من المعوقات التي وقفت أمام المستثمر الكويتي خلال الآونة الأخيرة، ماذا فعلتم تجاه ذلك؟

● **لقد وضعت الحكومة خريطة للاقتصاد تتضمن حزمة متنوعة من التشريعات والقوانين الاقتصادية المعدلة التي بدورها تضمن الاستثمار الآمن لجميع المستثمرين الأجانب، بالإضافة إلى التحرك التشريعي للدستور المصري الذي من شأنه أن يدفع بقوة نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية الخليجية والعربية.**

إلى أي مدى وصلت الحكومة المصرية فيما يتعلق بالمنازعات القضائية الخاصة بالشركات الكويتية؟

● **تم وضع حلول عملية وصفت بالسحرية تساهم في عمل التسويات مع المستثمرين الخليجيين والعرب والأجانب وتم التصالح على عدد كبير من المنازعات والإشكاليات في ضوء قانون الاستثمار في مصر، علما أنه تمت إضافة مادتين جديدتين من أجل حل الإشكاليات التي تواجه المستثمر الأجنبي.**

وهناك تعديلات ستجرى على قانون الاستثمار من شأنها أن تعزز من البيئة الاستثمارية لتجعلها أكثر تحفيزا وجذبا لاسيما في ظل وجود مجموعة من المشاريع الضخمة ومنها مشاريع للبنية التحتية تؤدي لتنمية حقيقية.

حزمة متنوعة من التشريعات والقوانين الاقتصادية المعدلة لطمأنة المستثمرين

وماذا يحمل الوفد المصري الاقتصادي من مشاريع للشركات الكويتية؟

● **هناك أكثر من 66 فرصة استثمارية واعدة يحملها الوفد المصري معه للمستثمرين الكويتيين تتعلق بالكثير من القطاعات الاقتصادية التي تخدم الجانبين، وهي مزودة ببرنامج ضمان لطمأنة المستثمرين الكويتيين من الاستثمار في مصر، علما أن مصر بدأت فعليا تطوير المناخ الاستثماري للاستفادة من العمل بها، ومن أهم القوانين التي تم الانتهاء منها هو إعداد قانون الصناعة الموحد الذي يعد الأكثر تطورا على مستوى العالم، كما منحت الحكومة صلاحيات أوسع للوزراء للحد من الروتين والبيروقراطية في خطوة تهدف لتوفير مرونة جيدة لتنفيذ المشاريع.**

خلل في نظام التحويل بالبورصة

شريف حمدي

شهدت جلسة تعاملات أمس في سوق الكويت للأوراق المالية خللا في نظام التداول الخاص بالتحويل من السوق إلى شركات الوساطة، وذلك في أول دقيقتين عقب انتهاء مدة إدخال الأوامر في افتتاح الجلسة، وهو ما نتج عنه ظهور القيمة النقدية على شاشات التداول عند مستوى متدن غير معهود وهو 40 ألف دينار، علما بأنه حسب مصادر لـ «الأنباء» كانت القيمة النقدية في هذا الوقت قرابة 200 ألف دينار.

وأشارت إلى كثرة تكرار مثل هذه الأعطال في الفترة الأخيرة سواء على مستوى التداول أو في شاشات العرض نفسها، وهو أمر يجب أن يحظى باهتمام القائمين على السوق والتحرك في اتجاه معالجة سريعة لأسباب تكرار الأعطال التي تؤثر على جلسات التداول في السوق، وتضر بطبيعة الحال بالمتعاملين سواء محافظ استثمارية أو أفراد متعاملين عند اتخاذ قرارات البيع أو الشراء.

«أسواق» تجدول مديونيتها مع بنك محلي بـ 23,8 مليون دينار .. وعموميتها 29 ديسمبر

أفادت شركة مجمعات الاسواق التجارية الكويتية (اسواق) بأن الجمعية العامة العادية وغير العادية ستعقد يوم الاحد 29 ديسمبر لمناقشة توصية مجلس الادارة بعدم توزيع ارباح عن السنة المالية المنتهية في 31 /12 /2012. وذكرت في بيان لها أنه سيتم خلالها انتخاب اعضاء مجلس ادارة للسنوات الثلاث القادمة والنظر في مستقبل الشركة، كما ستتم مناقشة بنود اخرى على جدول الاعمال، علما بأن هذه التوصية تخضع لموافقة الجمعية العامة والجهات المختصة. وقد تكبدت الشركة خسائر بنحو 39,5 مليون دينار في نهاية السنة المالية 2012 بواقع 156,3 فلسا للسهم، مقارنة بخسائر بلغت 19,2 مليون دينار في الفترة المماثلة من 2011، واظهرت البيانات المالية انخفاضا حادا في اجمالي حقوق المساهمين الى 14,5 مليون دينار، مقارنة بـ 44,3 مليون دينار سجلت في الربع الاول من 2011.

واعلنت الشركة في بيان اخر عن توقيعها عقد جدولة مديونية مع احد البنوك المحلية بقيمة قدرها 23,8 مليون دينار لمدة سبع سنوات تنتهي في 31 /10 /2020.

شركة تابعة لـ «تنظيف» تفوز بمناقصة جديدة

أعلنت الشركة الوطنية للتنظيف في بيان على موقع البورصة بانه قد تمت ترسية اعمال المناقصة الخاصة بتوفير عدد 9 عمالة بحرية وطنية بوظيفة غواص للعمل بموانئ مؤسسة الموانئ الكويتية على احدى الشركات التابعة للشركة الوطنية للتنظيف بنسبة 100٪ بمبلغ وقدره 216,81 ألف دينار لمدة ثلاث سنوات. وأوضح البيان ان الاثر المادي المتوقع من تنفيذ هذا المشروع هو ارباح تشغيلية بنسبة 2٪ من المبلغ الإجمالي للعقد قابل للزيادة او النقصان حسب ظروف التنفيذ وأسعار السوق.

.. و«مشتركة» توقّع عقد مناقصة جديدة بقيمة 2,7 مليون دينار

أعلنت شركة المجموعة المشتركة للمقاولات (مشتركة) في بيان لها على موقع البورصة عن توقيع عقد مناقصة تابعة لعمليات الخفجي المشتركة والخاصة بتوريد وتركيب شبكة أنابيب ومفاصل بمبلغ 9,83 ملايين دولار ما يعادل 2,7 مليون دينار وبمدة تنفيذ قدرها 3 سنوات.

«الاستثمارات»: الركود الذي يغلِّف السوق وتراجع السيولة يعكسان وضعا غير اعتيادي للبورصة

قال التقرير الأسبوعي لشركة الاستثمارات الوطنية ان السوق أنهى تعاملاته هذا الاسبوع على تراجع مقارنة مع أدائه خلال الأسبوع الماضي اذ انخفضت مؤشرات السوق العامة (السعري ـ الوزني ـ كويت 15ـ NIC50) بنسب بلغت 0,8٪ و0,7٪ و0,3٪ و0,4٪ على التوالي، وكذلك تراجع المعدل اليومي للقيمة المتداولة بنسبة بلغت 0,8٪ فيما ارتفعت على النقيض المتغيرات العامة (المعدل اليومي للكمية المتداولة ـ عدد الصفقات) خلال الأسبوع بنسب بلغت 46,1٪ و4,9٪ على التوالي، وهو أمر يتعلق بتداولات مكثفة تمت وفق أحكام تسييل اسهم منخفضة السعر وبكميات كبيرة وبالتالي فهو ليس بمؤشر حول ارتفاع النشاط الطبيعي لحركة البيع والشراء، إذ بلغ رغم ذلك المعدل اليومي للقيمة المتداولة 24,1 مليون دينار خلال الأسبوع بالمقارنة مع متوسط 24,3 مليون دينار للأسبوع الماضي، ولا شك ان تراجع السيولة المتداولة والركود الذي يلف السوق وهي ذات القيم المتداولة في فترة العطلة الصيفية يعكسان وضعا غير اعتيادي بالنسبة الى السوق خلال هذا التوقيت بالأخص من العام اذ لم يتبق منه سوى 3 أسابيع والذي تطغى عليه عملية بناء المراكز وفق نتائج الأعمال المتوقعة خاصة للأسهم القيادية ومجاميع الأسهم إلا أن فتور دور صناعة السوق والتي تراجعت أدوارها بشكل لافت خلال فترة طويلة بسبب تفاصيل تشريعية مما انسحب عليه ترجيح كفة الجانب المضاربي على طبيعة التداولات كان أحد أبرز الأسباب التي دعت لهذا الأداء على المدى الطويل، علاوة على مؤشرات قد لا تصب إيجابا خلال المدى القصير حول النتائج السنوية من خلال المؤشرات حول طلب زيادة المخصصات من قبل الجهات الرقابية على مؤسسات مختلفة خلال الربع الرابع، وهو ما قد يؤثر على الأرباح المتاحة للتوزيع كعوائد جارية.

تداولات «الميادين» القياسية وراء ارتفاع الكميات بنسبة 46٪

السوق يواجه مأزق ضعف الثقة وتدني السيولة

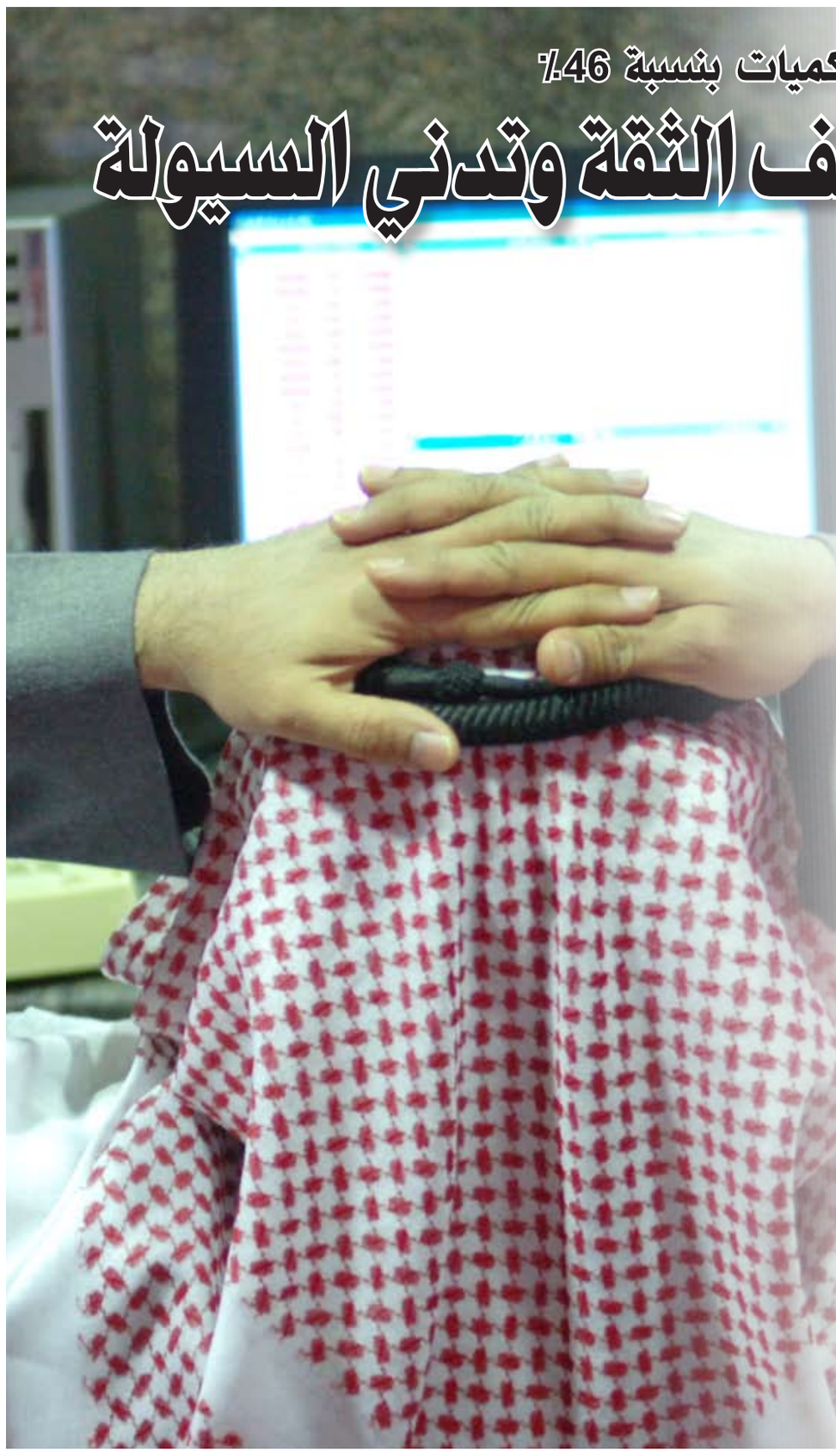

شريف حمدي

تحت وطأة المضاربات التي تجنح للتصريف من الأسهم بكل أنواعها في الجلسات الأخيرة تعرضت مؤشرات سوق الكويت للأوراق المالية إلى الانخفاض بشكل لافت وخاصة على مستوى المؤشر العام الذي خسر بنهاية التعاملات قرابة 0,78٪. ولم تنحصر خسائر سوق الكويت المالي عند حد تراجع المؤشرات، بل ان القيمة النقدية تراجعت بشكل لافت في الجلسات الأخيرة استمرارا لحال الانخفاض الحاد للسيولة في الفترة الأخيرة، حيث سجلت أدنى مستوى لها على مدار أكثر من 3 أشهر مضت، وذلك في جلسة منتصف الأسبوع، وهو ما تكرر في جلسة ختام الأسبوع حيث لم تصل القيمة إلى مستوى الـ 20 مليون دينار، وهو ما يعكس حجم الإحجام عن ضخ سيولة جديدة في السوق سواء من قبل المحافظ والصناديق الاستثمارية أو من قبل الأفراد المستثمرين، وهو ما يضع السوق الكويتي في مأزق بسبب انخفاض التدفقات النقدية ويزيد من تراجع أداء مؤشراته. واللافت أن هذا التراجع يأتي في ظل تحسن غير مسبوق لبعض أسواق المنطقة والتي لم تتأثر كما سوق الكويت المالي بالعوامل الخارجية، حيث تواصل بعض الأسواق وعلى رأسها أسواق الإمارات دبي وأبوظبي تحقيق المكاسب القياسية والتي استعادت من خلالها مستويات ما قبل تداعيات الأزمة المالية في منتصف 2008.

ويبقى التساؤل الذي يتردد على لسان الكثيرين من المتابعين والمهتمين بشأن سوق الكويت المالي، وهو إلى أي مدى هذا التراجع في سوق يضم كثيرا من البنوك التي حققت مستويات ربحية جيدة، فضلا عن حصولها على تصنيفات ائتمانية مرتفعة من قبل وكالات التصنيف العالمية، هذا بالإضافة إلى كثير من الشركات التشغيلية التي حققت نموا ملحوظا على مستوى النتائج المالية خلال التسعة أشهر الأولى من العام الجاري، كما أن كثيرا من الشركات التي كانت تحقق خسائر تراكمية بدأت تتجه إلى الربحية بشكل لافت، وهو ما ينذر بتحسن أوضاعها، ناهيك عن الاستقرار السياسي النسبي الذي تنعم به الساحة السياسية الكويتية في هذه الآونة بعد تخطي الحكومة لموجات الاستجواب المتتالية في الفترة الأخيرة التي مضت.

ورغم تعدد هذه الايجابيات التي من المفترض أن تدفع السوق في اتجاه الصعود، إلا أن العوامل السلبية التي لا تزال تخيم على السوق قد تدفعه إلى استمرار حال التذبذب وربما الجنوح للانخفاض في الجلسات المقبلة ومنها:

1ـ استمرار خسائر المؤشر العام للسوق وابتعاده بشكل كبير عن مستوى 8000 نقطة الذي استعصى عليه كثيرا، الأمر الذي أنعكس على نفسية كثير من المتعاملين.

2ـ ضعف السيولة النقدية في السوق بما يشير إلى تراجع معدل الثقة في السوق والاستثمار به بوضعه الراهن.

3ـ تركيز الشريحة الأكبر من المتعاملين على الأسهم ذات المستويات المتدنية سعريا بهدف مضاربي بحت، وهو ما يزيد من حدة المضاربة في السوق خاصة في المنظور القريب.

4ـ عدم البدء في تكوين مراكز استثمارية جديدة حتى الآن رغم قرب انتهاء السنة المالية والتي لم يعد يتبقى منها إلا القليل.

5ـ دخول الأسهم القيادية ومنها البنكية بشكل عام في دائرة المضاربة بشكل لافت، وهو أمر له دلالة أن السوق توجهاته مضاربية بغض النظر عن أي اعتبارات أخرى.

وفي ظل التراجع المستمر لمؤشرات السوق توقع محللون استمرار أداء السوق على ذات الوتيرة ما لم تظهر مستجدات تحسن نسبيا من مجمل ادائه. وأنهى السوق تعاملاته محققا خسائر 60,5 نقطة بنسبة 0,78٪ ليستقر عند مستوى 7704,3 نقطة، كما تراجع المؤشر الوزني بنسبة 0,68٪ بعد ان بلغت خسائره 3,1 نقطة ليستقر عند مستوى 453,3 نقطة، وتراجع كذلك مؤشر كويت 15 بمقدار 2,7 نقطة بنسبة 0,26٪ ليستقر عند مستوى 1076,02 نقطة. وتراجعت القيمة النقدية المتدفقة إلى السوق بنسبة 0,92٪، حيث بلغت بنهاية التعاملات 120,3 مليون دينار مقارنة مع 121,4 مليون دينار في الأسبوع الماضي، وفي المقابل ارتفعت كميات التداول بنسبة 46٪، حيث بلغ حجم تداولات السوق 1,4 مليار سهم مقارنة مع 961,7 مليون سهم في الأسبوع الماضي، ويرجع السبب الرئيسي في زيادة كميات التداول إلى التداولات القياسية التي شهدها سهم الميادين على وجه الخصوص على مدار جلستين متتاليتين تم فيهما تداول أكثر من ثلث الأسهم الخاصة بالشركة.